

[illegible]

كذا وكذا فانه في هذه المسئلة في حفظ المكان طاهر معصية وما
 ذكره كونه كذا وكذا الحكم التي هي سببها كذا وكذا فانه لا يبر
 النظام اذ يثبت ورود الفرج بالفرق العبد ونعم بل العبد وطمع
 دون حاسب اكثر والجلد سبب الرضا دون سبب الكفر والغفل
 الشاهد من دون الرضا وكذا في الموت والطلاق والجمع بين
 الشترت كغفل العبد عما هو خطاء واداره وانما والقابل
 والواحد في العبد في الكفر كما سبب تقبيل العكس في رد بان يترك
 لا يسمع كذا وكذا سبب العبد في ما سبب او وجوب العبد في الفصل
 او الفرج ولا يشر ان العبدات في جميع اولا سببها من كل علة
 حكم سببها في العبد في الاخر خلاف سببها وسببها ولو كان من غير
 علة ورد بالعلم بالطاهر وبان المراد الشاغل في ما سببها في كل
 ولا بد وما لا حكمه معطوع بالاحكام فيها قالوا ان كان
 كل واحد معينا فكنه في الشيء مع الاستواء محال في الطاهر وبان
 العبد من غير ما كان في الاصل في سبب من ذلك كان محال
 فالطاهر لا يمارس العبد ورد بالطاهر وكذا في حاله في
 الاصل في الطاهر قالوا حكم الله بسبب من علة وسبب
 لعنه الوهم في العكس في الفرج من الوهم قالوا فيناقص
 عينا من علة ورد بالطاهر وبان ان كان واحدا
 مع فان العبد في علة محال في كونه في الشاغل واحدا
 بعد وفوا في الفرج في العبد في كل مسكر حرام
 قالوا ما لا وهو ما احسن النظام في الدلالة في العبد في

رسیدہ تھا علی غرض ان کا نام اللہ علیہ السلام پر منسوب

لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 انواع المعصية الواجب والحرمة المكنية فلا يعلم به بل العقل بل العقل
 ولا طريق الله لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 تحليف الغافل وانما حصل التوفيق فلا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 ككل الحكم الشرعي التوفيق بان شره الله تعالى ولا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 بام تباخر وهو اول السلسلة قالوا سادس الحكم الشرعي بعضه الى الله بعضه الى الناس
 فكل ما سادس الله لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 كس اعمد وثبات حكمه الله لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 لما قد قلنا في صدره لو لم يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 طرق التوفيق في ذلك لم يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 لان شره حكمه الله لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 بانها شاد وهو قول الثاني فيجوز احد وان يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 والجميع مما لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 للحكم الشرعي في التوفيق في هذا حال الامكام لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 بها مصحح العقل او هو المصحة في الحكم الشرعي لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 الامكام كحسب بعد تسليم وحسب ان يكون كذا في الحكم الشرعي
 لان الذي لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 الامكام كحسب الامكام في هذا حال الامكام لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم
 كل مسكر حرام وكل مملوك ابي وكل ذي ماله حرام الى غير ذلك
 مسددا القائلون بانها لا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي
 والله واما فلا يفتيه ولا يذري ايها المذنبان بانرا ولا تكلم قالوا سادس الحكم الشرعي

لنا محب بانوار عنده جمع كثر من الفخر العجيب عدم من واثق
 الحاصل احاد او العادة يصح بان مثل ذلك لا يكون الا بالعلم والحد
 كونه وشاع ولم يكره العادة الى بان السكون في مثله وان لم يكره ذلك
 رجوعهم الى بابي كمال الدين في حال عدمه على الكرم ومنه ذلك قول
 بعض النصارى في ام اللاب كمال الذي لو كانت هي المتعديت في الجمع
 فكم ينفردون ببيت غير المتعديت بالراي وقولهم لا شك في ذلك بل هو
 بالاحاديث التي لو كانت كمال في قوله سرور ومنه ذلك لما حق بعقدهم الى
 بلال وبعقدهم بالاب وذلك كمال في قول قاصده احاد في طبعه سلفا
 لكنه محمدا ان يكون عدمهم في سلفا لكنه بعض النصارى في ذلك
 من غير كمال ولا فيهم في الاكثار سلفا لكنه لا يدل على الموافقة سيما لكونها
 افسر محصوره والحوار في الاول انهما متواترة في المعنى كنه حجة
 ومنه ان في الطبع في سياقه بان العمل بها وحده الثالث مشايخه
 وكثيره قاطع عادة بالموافقة ومنه الرابع ان العادة يصح عقل مثله
 وعن الناس من في الثالث ومنه السائل القطع بان العمل
 المحمدي لا يكون حقا كالطوام القائلون بخوار العقيدة بالحق
 كلهم قائلين بوقوع النعمة الا اذا ذكر الطامري والقاسمي والافندي
 والقائلون بالوقوع في مختلفاته بثبوت دليل الجمع او دليل العقل
 فالأكثر ان دليل الجمع اصل هو لا في ان دليله من الجمع على لفظ
 فالأكثر ان قطع عقولنا لا في الحقيقة فانهم علموا بالحق عند عدم النص
 بانوار عنده جمع كثر من الفخر العجيب عدم من واثق
 والعادة يصح ان اصحاب مشيهم في مثله ليكون الا عن قاطع

فيكون قاطعاً على صحة ما كان كذلك قطعاً فالحال
 على قطعاً فان كل ما سلم التواتر في علمهم فان جميع ما ذكره اعمار
 اعمار على القدر المشترك وهو ان الصانع كانوا يعملون بالحقس ولو
 سوا ان كانت الصانع اعماراً وبنيتك بهم معصودنا ولنا الصانع
 علمهم بالحقس كبريد سابع ولم يكره عليهم الصانع والاعاد يصفى بان الصانع
 في مثل من الاصول للعلم الدائم للماضي وفان ووقا صم في قاطع
 ومعه لعلنا بما اختلفت في الدليلين هذه هي حاشا على الصانع عدا
 الحقس فلهذا ذلك يرجع للصانع الي ان يكره ما ان يصفى على امر
 الزكي مقداري في بالاجتهاد وكانوا يحصلون منه فبهم من يري
 المساط لعرض موت محل للعلم السلام فانكارة للسلطنت
 حصل لسنه ومنهم من يري الصانع كذا في العلمون للاحسن منهم
 بالصفى والامار فيعلم منهم وكان بمنزلة الصانع الالويكر
 ربي الله فبهم الاجتهاد قال اللامدي معاصوا حاشا رسول الله
 على رسول الله وموجب امور الزكي لادباب الصانع من ذلك
 ان ابا بكر ورثت الامام فعلى ام اللاب معاصي الصانع للاظهار
 بكره الحق كانت هي الميتة ورثت جميع ما ركت لان ابن الامير
 معه وان الميتة لا يرث وما صلح ان هذا اقرب في الحق
 بالامت وضع الى الترك سماع الدرس من ذلك ان عمر بن
 السوسه بالراي والاطلع مثلاً في من الموت ومن ذلك
 ان عمر بن بكر جعل لهما بالواحد فعلى حق ان رثت لوانتر
 نوره الرقة اكنث معطهم معال عمرن معال كذا انها فرجع

الى قوله على قول اخر من حكم العمل ومنه ذلك صواب ثم فبعثهم بالحق
 بالاجابة كماه لادلت ولهمهم ثم بالادلت فبعثهم بالحق وذلك
 كثير لا يحصى كثرة ولست اسبغها لاحصائها بل للمصنف والسامع وكفينا
 بهذا القدر ولا يلزم الى الطول لادلت وكتب السرخس في عمل الدليل ثمانية
 الوضع فان هذه السلسلة مظهره ولا بد فيها من دليل قطع وبما ذكره في
 احاديثها في الحديث ففانها الطرس لينا محمد ومعهما كذا في السلسلة لانا
 فانها لا تنقل على العمل بالاحسان لادلت المذكورة وعمل العمل فيما ذكره قوله
 من العمل ليعرفه وكان الدجتماد في دلالات العمل من لينا سنا
 كحل المطلق على القيد العام على الخاص فادلت بالحق فيهم ودلالت
 للاباء وسمع على العمل المناظر وكما مما سئل بالادلت العمل
 مسكت ولانها على عمل كذا لانهم طلاء علمهم على وجوب العمل لان
 العامل في بعض العباد فوكيفه فعلمهم ذلك سكت ان يعلم دليل
 ولكن ذلك اذ لم يكن كذا وكذا سكت له لادلت كذا فيهم العمل
 فلا يدل على عدم العمل سكت هم لادلت كذا فيهم لادلت على العمل
 اولادهم كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم
 الادلة الى السكت سكت ولانهم علمهم بها على كونها كذا فيهم
 محضهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم
 الى السكت لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم
 وهو من لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم
 وهو العمل بالاحسان وذلك متواتر ولا بد كفاينا ولانهم علمهم لادلت
 على واحد كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم لادلت كذا فيهم

ولو ذكر سعادته عام وسعادته غيره فربما سقوا هذا او لم يوافقوا
 ان في وهو قولهم العمل عليهم لعمري اننا نعلم من ساقها طبع ان العمل
 بها كما في سائر النعمات في سائر النعمات وهو قولهم العمل بها انما يملك
 لا لعدم في الواقع في نفاذ كمر وساج ولم يكر عليهم احد في العادة
 يعنى بالواقع في سائر النعمات لا بالعمل ولكن بالعمل وسكونت للمعنيين
 مع التكرار والشيوع في هذه المعنى في كل الطريق كما في سائر النعمات
 وعنه الرابع وهو من عدم الدلائل انه لو لم يكر العمل في هذه النعمات
 الدواعي كما فيكونه اصلا ما علم بالبلوي فان قيل بعد فعل
 دم الراي في سائر النعمات في سائر النعمات في سائر النعمات في سائر النعمات
 قد في ذلك للراي في مقابلة العمل او الذي لعدم في
 شدة فان عدم الذم في العصور العبر المخصوصة معلوم في
 وعن الخامس وهو قولهم عدم الدلائل لا يدل على الوفاق
 ما سبق في الجواب عن الثالث وهو استثناء لعدم
 الدلائل مع الشيوع والتكرار وانه يدل على السادس
 وهو قولهم انما افسد كقولهم ان العلم الطبع حاصل
 بان العمل بها كان بطوره لا لخصوص ما قصد حاله في العلم
 كخصوص ما بدا ظاهر وما كانا نفا محبة فان الا التخصيل الظاهر
 واستدلنا اننا من ذكر العمل ليس علينا
 مثل ارايت لو كان على ابيك ودين النقص الرطب اذا
 حفت وليس في النقص واستدل في كل ذلك ان بانو ورد
 بان ذلك لقوله عليه السلام صلى الله عليه وسلم في سائر النعمات

مثل ما هو واد هو المصلحة الا يعاط او في الامور العقلية مع
 ان جنه عقل واستدل بحديث هذا وحاشية الطهارة ^{بذكرها}
 هو الدليل الصريح على التقييد بالقياس في المقوم في الدلائل غير المستدل عليه
 بما هو المعنى وان كان الشافعي اساداً من ذكر المعنى عليه السلام
 العقل في الاحكام ليس عليه ما هو ملك الخلق وذلك مع
 القياس ولو لا الصبي على ذلك فله ان ايت لو كان
 على انك دس اسحق الرطب فاسم كرون اسما حيا الطوفان
 فانه لا يدرك من فاسد وهو في الصد ومع الماء لا ياكل
 فيه فعل الماء احيان على قتله وهذا الاستدلال ليس
 معني الدلالة على المعنى فانه مع ان المعنى منه ذكر ان
 القياس عليها لانه امرجه واعلم بعلم حكمتها ولذلك سار الفس
 بالمثل القياسية وكما ان السبيل في مع القياس
 المصوب العلم معادله على المطلوب وبالقاس
 اليه فيهم نص الدليل في كل الراعي واستدل
 بالحق كل وان باعرو ورويان لقوله عليه السلام
 كبح على الواحد كبح على الجماعة اوللاجماع واستدل
 بمثل قوله تعالى ما عروا يا اولي الابصار وللاعمار
 مع الله يعاط فانه مع ما سرن بالعين من نص
 والحق انه ظاهر في الا يعاط لوصفه له او لعلمه
 فيه فادراكه كالحق بعد الرجل هم فيه العظمة ومنه
 العرو ما يعطيه المعط فاسد ما عروم على حرو لا
 اسكرا الا لاي حرة فيه ان اعتبرنا سلمنا

كنه ظاهر في القياس في الامور العقلية كقانون سبعة
 اثبات الصانع اعتبر بالدار اهل كنهه مد وشا من صنائع
 فافانك بالعالم واما القياس المشرع فله سبعة
 اعتبارات امانة اذا حمل اعتبارهم نعم قياس القوة
 في السيرة لا يخصص ولا يعموم هذا مع ان
 احسنه واخره واللامر ان من صفة العمل لا يعطيه
 امر محتمل للموجوب ولعموم من العاقل والكمه و
 التكرار ولعموم المعصوب وللطلاق والمطابق
 مع الحاضر ان هذا او محتمل ومع غيرهم
 وكذا لخلق في كل واحد منها مع جوار العوارض
 وان خالف الاصل مطعون وجوب العمل لكل
 ما في كل زمان لو جعل به في حارة النعم
 فلهذا نرى اساس مثل هذا الاصل واستعمل
 كحديث معاد وجوانه عليه السلام قال
 له فان لم يكن في رسول الله تعالى القياس
 الامر بالامر فقال الحمد لله الذي بعث رسول
 رسوله الامام الصادق رسول الله وولاه له وادخله الان
 المن من لاد حروجه واستعمله حواره معي
 على الانباء بالقياس فان قيل ومعه سبعة احسنه
 وجوانه لا يلزم منه كمال القياس اعاد مع القياس
 لعمرو الا ان القياس منه مدور قد يستعمل

بقوله حكم على الواحد حكم على الجماعة
 مسند الفقه على العمل لا يمكن في المعنى دون
 التعبد بالعكس فكل واحد واحد والجماعة والجماعة
 الزاوية والكم من حكم في حكم العزم لا عرف لنا
 القطع بان من قال لا يصعب عا بما الحسن
 حله لا يصعب من عسر من عسنى الخلق قالوا
 حرمت لهم لا سكارا مثل حرمت كل مسكر
 ورد بان لو كان مثله عتق من عدم قالوا لم يصح
 لانه عزم وعزم والمولى لا دوى قلنا نعم بالصريح
 وبالمظهر قالوا لو قال الاب لا تأكل هذا لانه
 مسجون فم حرما المنع من كل مسجون قلنا نعم
 يصعب الالف بخلاف الاحكام فانها مدحوص
 لاحد لا بدك قالوا لو لم يكون للتعبد لعرضه
 لعاده واجبت بتعقل المعنى فيه ولا يكون التعبد لا
 بل قالوا لو قال بالاسكار حله العزم نعم هكذا
 هذا قلنا حكم بالعلم على كل سكارا محرم والتبديد
 سواء انقضى من ترك الكلى شئ لا ادل على تركه
 كل مؤذى بخلاف من تقدم على قدره ان لم
 مله من الالف بخلاف الاحكام
 اذ انقضى الباع على حله الحكم قبل ذلك
 في عدم حكمه بدون ورعه الشرع بالتعبد

بالعقاسام لا يعزى عنه تردد به قد اختلف فيه و
 الحار انه لا ينفذ وقال ابو عبد الله البصري كيف
 في العزم دون عنصريه كالوجوب والندب
 لما لو قال اضعافا بالحقس حله فلو كان
 يتناول كل من هو حسن الخلق باللفظ لا يا
 لعاس كان مما به قوله اعتقت كل حسن
 الخلق فكان نقص من عنصريه من
 حسن الخلق واسماء ذلك معطوع به
 وقد كاس عن جميع المدرسه قال
 الخصم لا يقول بان ذلك ينشأ يا
 لضعف بل بان ذلك من السارح
 لعدم العقاس في تلك الصورة
 وان لم يعلم لعدم بالعقاس
 كلنا ما في احد هبنا
 من الاخره قالوا او لا لا شرق
 في هذه العقل به ان يقول
 الب ربح حرمت الحمر
 لا سكار يا وقوله حرمت
 كل مسكر والثالث لعدم
 هجوم الحمره على مسكر كذا الاول
 وهو المطلوب الجواب منع عدم العزم لا لازم
 منه تقدم

[illegible]

5645

[illegible]

[illegible]

طوبی

[illegible]

اخرج كما حفظ الدين وما ذكره من حفظ النفس على العاشر المخرج في اخص
 الحكم الى المعص كالوخلق من المعاصيه على القاسم الى احد الى ارتجاع الخياب
 المودى الى الغور فاذا ما تبدل الطبع الى معاديات الهم والنظر
 المعصية الى ذلك فيقول المتعصب بل سحاب النكاح انقى الى الغور
 والنفس الى المحموم وجوابه ان الذي يمنع طوره باذكرنا صغر كمال
 كالاتى اذ لم يمنع من التماسه من الاماها الصالحه في اخصه
 المصلح المعص من شره حكمه ان لا ينفذ طوره من معاصيه الخيام
 على التامه انها الحاجه الى ارتجاع الخيام من التماسه في اخصه الخيام
 وفعده ان ارجع الخيام الى الارتجاع والى الفهم وان يمنع من شره
 القاسم في ربح الطبع المعص الى المعاديات الهم والنظر المعص الى يقول
 المتعصب الى اخصه بل سحاب النكاح انقى الى الغور لان النفس
 من منع وقوه داعية الشهوة انكس من الفل سطر الغور وطواريقه
 الا انها والذين يقولون في مسند القاسم مع طوره باذكرناه من معاصيات الهم
 والنظر والى دوم لصغر كماله الطبيعي فلا يبقى الخيل مشتمى على المعاصيات قال
 الخيام في مشرك الوصف خفي كالماء والوصف والحق لا يعرف الخيام
 صفة بابل عليه الصبح والافعال التي انما كانت احكامات القاسم
 كمن الوصف من طاهر كالماء والمعهود والعصه في الاماها الخيام
 لصغر طاهر كعصه الرما تصعب المعصه ووصف العود يجعل ابدل
 طيره حاده كاستعمال الخارج في المقتل قال الثاني عن كونه غير معصط
 كالمعصين في الحكم والقاصد كالمعص والمثيرة والحرقاتها كالمعصين
 الا سحاصر الملا زمان والاحوال وجوابه ان الله معصط في نفسه

كحسب الخرج بالسفر وكذا في ابلح اعراض النكاح كمن لم ينكح
 منبسطا كالحكم والمصالح مثل الخرج والمشتق والرجوع فانها المروقات
 من شدة محصوره ولا تقيده وحكمها كالحكم في الاحوال والازمان فلا
 يمكن بعين القدر للمعص منما وجوابه ان ما مبسط بنصفه كالتقيد
 في المشتقة والمحصه انه مبسط عرفا ولا مبسط بوصف كالمشتقة في
 والخرج بالحدود وقال الثالث عشر النقص كالحكم وفي بعض الموصوفين
 من العلماء لا يحد وجوب الطلاق اذا منع فالتها يمكن ان لم يكن حكما شرعا لانه
 ورد لهما ما لم يكن طريقا او لا بانفسه قالوا ولو دل الاستدلال على وجوب
 دليل موجود للعلمة دليل موجود في محل النقص معص الموصوفين وفيما
 فقال الموصوفين نقصان الحكم لا يتقيد من بعض القدر الى نقص
 وليعلم ان في طرقاته قال لم يكن كذا اسما من كذا لفظ اسما من دليله لان
 متجوبا ولو منع المستدل بحكمه في محكم الموصوفين من الدلالة بالبيان
 ما لم يكن طريقا الى ان النقص كما علمت حاربه عن ثبوت الوصف
 صورة مع عدم حكم فيها ويمكن في جوابه منع كل واحد منهما فيلحق
 فحينئذ القسم الاول فيما سمع المستدل وجوب الوصف في صورة
 وحوار بالاعتقان فيجب ان الاول من الموصوفين بل هو وجوب
 او ابتداء قبل علم انهم انما ان دليل المعص وقيل لا فانه انما
 من الاوصاف الى الاستدلال قول ان كان حكما شرعيا فلا لان الاستدلال
 بانبات حكم شرعي هو الانتفاء بالحقيقة والافسوخ بظهور امر قد مر عليه
 وقيل لا ما دام طريق في العلم اولى من النقص والاذن لم يكن طريق
 او لم يكن في رد ذلك ان عصب المعص والانتفاء كما يتبين ان

[illegible]

من الذي قيل فهو من غير ملزم له فلا يلزم ولنما لهم ان ذكره انما كان ليلا
للنقص وملكنا لهم اذ لم يرد العيص من حيث ليس كذلك فانه وادركهم
انما ما بان من احواله او صفاته او في وقتا متتبعين فكل واحد منهما ينافي
النقص من حيث الحكم وخطفه لمصلحة كالمواضع في اوله او في اخره
كل المسئلة للمصطف كان التحليل لظاهر عام حكم محصور في غير المانع كالحكم
اذا كان في من غير العيص كمنه من وجوب الجارية عنه وهو ابتداء المانع وحق
بيان وجود المانع في محل العيص فيصير الحكم في الوجوب للوجوب في حيزه
كالوجه للوجوب في محل العيص فيصير الحكم في حيزه لاما يحسن المصلحة كما
في الاول اذا وردت الديات اعمد الحاجات الى الرتبة الترتيب وقد يكون
عدم حق احواله كغيره في المصلحة اذا اوردت المصلحة في حيزه للوجوب
اولا في المصروف مع عدم محسن للمانع في المقصد بالاصل وكذا في اولها في العيص
يكون فاعلا ولم يكن قال على الرغم كغيره في حيزه واما وجه المانع
كما حل من المصلحة في حيزه اورد المصطف في حيزه مع عدمه في حيزه
وهو اعظم من احواله المستدرة كالحال اذا لم يكن للوجوب مستدرة لظاهر عام
واما اذا كانت كذا كذا في حيزه او المانع للمصلحة بل حكم محصور في حيزه
العيص وهو المانع كذا في حيزه لود في حيزه ويكنه محصورا في حيزه
فانه اعم من المانع في حيزه كذا في حيزه او المانع في حيزه الكسوف هو العيص في حيزه
والكلام في حيزه العيص في حيزه الكسوف هو العيص في حيزه وكما في حيزه العيص في حيزه
مع عدم الحكم منه وقد علمت كل السمع وعلني سمع فحسب في حيزه العيص في حيزه
والكلام في حيزه العيص في حيزه الكسوف هو العيص في حيزه وكما في حيزه العيص في حيزه
انما كذا في حيزه العيص في حيزه الكسوف هو العيص في حيزه وكما في حيزه العيص في حيزه

كما يصلح الوصف للمعبر عليه ومعموده لذلك كان الحكم كالمعطل
 المدعى لوجوبه دون المبدأ الحكمي فان لم يسل الحكم في الجوانب دون
 المعطل بل راجع اذ في اعتباره دون وصف للمعارضه بوجوبه
 لانه اذا اعتبر حكم الفرع ولو اعتبر الاخر دانه لا يوجد الفرع
 لم يعد قلنا لان الحكم لا يتصور التوسيع كونه على كونه على نعم يصلح
 مرجع الحكم الى كان قد ثبتت تمام الكلام فيه ويكفي في معارضه كالفرع
 بمعارضه وصف للمعارضه وهو ان العاده من اثبات الحكم الفرع على
 اول الان لانه انما هو الاستقام لان مضاره قد جمع للمبطلين وهو اولى
 من العاده واحده ولنا الصم بالعدل ان مباحث الصم كانت جمعا
 وما من ما كل السبر وتنسج في الاثار لم يثبت عليه ذلك فذلك لا
 سقم بقصيدة وصف ويخصه بعضه اخر وانظر في ان العلة انما
 وذلك اجتماع على ابداء وصف فارق وقوله وهو المراد قالوا الموقوف
 استعلا كل واحد منهما بالعلم به وسلم له عدد للعدد فصلا
 وح يكون ما ذكرناه على مسند وعلمه حده وصاربه الجواب لا يصلح
 استعلاهما والعدد دوح منهما والوجه كان الحكم بالاعتقال
 والعدد حكما محصا وانه ما جعل وذلك كما اعطى قريبا عا لافاده
 اعطاه لقراية اوله او لافا الحكم باحد السلة حكم قال وفي لزوم
 بيان في الوصف عن الفرع ثالثا لان مرجح لزم لنا اذا لم يصرح
 بما لا يتخصص به الدليل فان مرجح لزمه الوفاء مرجح اوله انما بحث
 مرجح عما يقول للمعارضه هو انه هل يلزم الموم من بيان ان الوصف
 الذي ابداه منسج الفرع لعدم الفصل بوجه لتعبر ووجه لتعبر

ادلوله لم ينتف الحرج خبثت لكم فيه وحصل مطلوب المستدل
 لا بد من ان يرد عدم كحاصل ادعى المستدل في سبيل هذا الوجه
 وابداه من ان يرضى بغيره من الفرج عرى الرب بانه ولا خلاف في
 اما ان ادعى الحرج في غير علمه بانه لا بد من ان يرضى بالعلم به واما حرجه
 عدم احكام الفرج حتى لم يثبت له في غير العلم به واما حرجه في الفرج
 به لانه خلاف العلم به لم يثبت له في غير العلم به واما حرجه في الفرج
 بما لزمه قاروا الحجة في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 المستدل من العلم به وانما حصل المستدل من العلم به واما حرجه في
 بغيره من العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 ابداه في ذلك من العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 المسحوق من العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 اما في غيبوت الحكم في الفرج بعد المسحوق من العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 ولا حرج في ذلك الى ان يثبت عليه ابداه في الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 معصومه بعد ذلك يكون عليه فلا بد من ان يحصل حرجه في الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 من ذلك لانه لا بد من ان يحصل حرجه في الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 وحصل الحرج فان المستدل حصل بان يقول للعلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 كلاهما كذا في الفرج فانما هو في العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 فلا فائدة في ذلك لانه لا بد من ان يحصل حرجه في الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 ان كان مثبتا في المسحوق من العلم به واما حرجه في الفرج الى الفرج لان ما حصل في الحكم لعدم العلم به
 ظهوره او انصباطه او بيان لانه عدم حرجه في الفرج مثل الكره على
 الجوارح جميع الفصل صرح في الطرحة وبحث في عدم الاكره المتعجب

لعصم الحكم وذلك في دو بين كونه ملحقا وبين استحقاقه ما هو
 بظاهر ادعاء شل لا يتبعو الطعام بالطعام معارضة المطعوم لكليل
 وشل من اجل عدم ما قلوه في معارضة السند بل في كفره لا بان لا يرد
 للمعصم ان في عرف ان المعارضة مقبولة فالمراد ان اعتبارا من
 منها منع وهو الوصف شل ان عارض المعصم بالكليل فيقول لا
 انه كلل لان العود لواءه ليس في رسول الله السلام وكان في موزع
 ومنها اللطافة بكنية الوصف المعارضة موثرا لان من ولم قلنا
 لكليل موثروها انما السمع من السند ان كان مثبنا للجلية
 بالنسبة او للشبه حتى يحتاج المعارض في معارضة الى بيان
 مناسب او شدة بخلاف ما في التهمة بالسرفان الوصف محل
 في البسرة عين ثبوت النسبة بحد الاصح ومنها بيان جهالة
 ومنها منع ظهور ومنها منع انصاف هذه الارادة لما علمت
 الظهور والانعصاف من الوصف المعطى في بدو دعوى صريح الوصف
 عليه من بانها وللصا دغنها ان بين عدمها وان لفظا بان يكون
 ومنها بيان الوصف عدم معارض في القوع مثلا ان معصم المكروه
 في انصاف كجامع العمل فعول المعصم معارض في الطواحي ان العمل هو
 العمل مع الطواحي فيجب السند ان الطواحي عدم الاكراه القاب
 لعصم الحكم وهو عدم القصاص في اصل عدم المعارض في ذلك
 للمعصم لانه ليس من انما في شئ كما علمت ومنها ان بين
 كذا وصف المعارض ملحق اذ مد بين جعل الالباق صورته ما يطابق
 مثاله اذا عارض في الربو الطعام بالكليل بحيث ان المعصم اذا عارض

ما قبل العمل بالخلاف إنما ادعى كونهما العمل والمصلحة مطلقان لا يظهر من العمل
 أي بدل اللذان وحولهما فمعلوم المعروض يكون جبراً إلى العمل كونه
 عاقلًا حرًا فإن الحرية مطردة في كل وقت لا ينظر لعدم اختلافه بحدوث السدود
 التي لا تضر بالآمان وهو كما في قول المستدل الحرية مطلقا لا تستعمل إلا في
 والمصلحة في عبودية العبد لا تعدل له من قبل سيده أن يقاوم فيجوز
 أن يكون السدود حلف من الحرية فانه مطهر لغيره ليس في المسح فيها بغير
 من مصالح العمال وأعمال السدود في هذا الجنب لا يظهر من مصالح العمال
 وجواب عدم الوصل أن يلحق السدود في كل الحلف أي في خصوص
 لا يوجد فيه الحلف الصمد فإن يدرى المعروض خلفا في حرية العباد
 ويطرد إلى أن نصيب أحد مما يكون الرد عليه فإن ظهر ضرورة
 لا حلف فيها من الألاعاد وظل الأعراس ولا تظهر من السدود
 قوله ولا يفيد أنه قول في عرفه أن من أجرب المحارصة للأعادي
 قال الأعادي قال الأعادي في غيب نصف النصف أو سلم ووجد
 المطنة مما لم يسم منه ذلك النصف الحق أنه لا يثبت مثله أن يقول
 الرد عليه العمل فيجوز المعروض إلى الرد عليه لأنه مطنة الأقدام
 على قبال المسلمين أو هذا ذلك من الرجاء من التساوي مع المستألفين
 الرجاء فكونها مطنة لا تديم لا تضر واللام على مظهر السدود لأن
 احتمال الأقدام في مصلحتهم نصف من اختلافه للساد جبر الأفعال مع
 بسلم أن الرجاء أحسن من ذلك كره الملك عاقلًا لا يفتح
 رجاء السدود جبر على النسخ أو الحصر المطنة بعد وصحت لا يمكن الحكم
 لعدم الصواب في قوله ولا يكون ألم العمل حزان وحزن من جوارحه للأعادي

مط

فانه من غير المتسلح بالحوادث كما يجزى بالانسان المصالح فخرج محقق في
 محرم من غير ما هو في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 الترتيب المصالح المصالح ولا بد من الترتيب في الموضع المصالح
 فخرج محقق في الموضع المصالح ولا بد من الترتيب في الموضع المصالح
 كما في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 بالحوادث المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 البراءة من قوله هو المحقق في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 برعي المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 نسرد في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 في المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 الذي اصلا في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 الموضع في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 وليكن في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 وليكن في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 وليكن في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 اثبات في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 الفهم في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 ان المصالح في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 اختلاف في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح
 في الموضع المصالح فخرج محقق في الموضع المصالح

وطلب ان يثبت ان المستعمل كما في قلبه بالاربع الاول لبيت
 ملكه كونه فترتبه كالتوقف بعد فعل الشا في ملة شرط فيه الثالث وهو
 فلا كيف في ملة على مطلق كغيره فعل الشا في ملة بعد الرابع الثالث
 بعد معاودة جمع مع الجمل بالمعنى كالسكاح مع فعل الشا في ملة شرط
 فيه خيار الروسة لان من قال يا لله حال كحار الروسة فاذا انقضى اللزوم
 ابيض اللزوم ولكن انه يزوج معاودة شرط فيه لاصل الفرج والجامع
 فكان اولى بالقول القلب على ما عليه دوي استلزام
 وجوب الجامع في الفرج كما في حكم الحكم الاصل الذي هو مذموب
 المستعمل لينا فيما اوجبا لظاهرة لطلب المستعمل ابتداء لما صري
 اولها لا لزوم القرب الاول قلب لصحاح من حيث انما ان يقول
 الخلف المدعيات في شرط فيه الفهم لانه لبيت فلا يكون محرم
 فيه كالتوقف في تفسيره فيقول الشا في ملة شرط
 فيه الفهم كالتوقف في تفسيره القرب الثاني قلب
 للابطال في باب الخضم ص كما مثاله ان يقول الخضم في
 في مسئلة ان مع الراس بعد بالاعضاء بالرفع وهو الاعضاء
 الرض فلا كيف اظهر كسائر الاعضاء فيفعل الشا في ملة بعد
 بالرفع كسائر الاعضاء ومفعول الشا في ملة بعد بالرفع كسائر
 الاعضاء ومنهيب الشا في ملة كيف بالاول ولم يثبت القلب
 القرب الثالث قلب الابطال من باب الخضم انما مثاله
 ان يقول الخضم ان في ملة مثله حار الروسة كالسكاح
 ووجه درود ان من قال يا لله قال كحار الروسة فكان

خيار الروي لا راي في هذه فاحذوا مع اللزوم وهو خيار
 الروي اني اللزوم وهو خيار الروي اسع اللزوم وهو
 العنصر قوله والحق انه اي القلب وان هذا لا يرد
 بالحق فليس به اذ بان تمام راجع الى المعاصلة ان
 المعاصلة دليل يثبت به خلافت حكم المستدل
 والقلب كذلك الا انه نوع منها المعاصلة
 مخصوص فان الاصل والحق مسع
 منه مشترك بين قياسي المستدل
 والمعاين وغايته ذلك انه كفي الخلف
 في قوله الا انه اولى بالقبول منها المعاصلة
 المحصنة لانه العنصر من الاشياء
 فان فسد هدم دليل المستدل
 لادائه الى الساقط ظاهر منه ولا شئ مانع
 للمستدل من الرجم النوع الشافعي منه

لا اعتراضات هو الوارد على قولهم بعينه
 اثبات الحكم في العنصر وذلك هو المطلوب
 فيعنه ويقول لانهم بل الراعي باقي وذلك
 حاكم للاعتراضات وهو اعتراض كونه القول

الماروم

[illegible]

قد يتصور كيف ما ضا لم يبين فلا يفر من الظاهر لظلال قد يجهل
 ان يقول ان في المثال المتقدم وهو مسئلة العقل بالمثل
 المتعارفين في الوسيلة ليس المتعارفين كما يكون للشيء وهو التوهم
 انما تدبر القول بالموجب مجهول الحق الحكم لا ثبت لا ياربع
 جميع للموافاق ووجود الشرط لا يبره قيام المقصود في غاية عدم
 ما في خاص ولا يلزم انشاء المتعارفين ولا وجه التزاييل ولا وجه
 التماثل في عدم ثبوت الحكم وقد اختلف في ان المفروض ان قال
 ليس بانه خالف في تصديق ام لا فنقل لا يصدق لا يبين ان احد افراد
 في كان له ذلك وكذلك يعارضه الصريح انه لا يصدق لا يعرف به
 وذهب اليه ولا بد ان لا يعرف في هذا ما لا ان ينفذه ما حقا
 انما يعلم ان اكثر القول بالموجب في هذا القول وهو ما يقع لاستلزامه
 طحا او اخذ الاحكام في هذا الصنيع الاول هو استنباط كل الحقائق في عدم
 البحر والبالا الثالث الذي سكت عن صوري مشهوره وليس هو قياس الصور
 من تلك الصور ما ثبت في شرط السك كالعلم ولا سكت عن الصوري
 فلا يقول الصور ما ثبت في قول القول بالموجب مجهول للتوهم
 ومن ابن برم لون الصور شرط الخفاء لانه اذا سكت عن الصوري في
 اذا كانت حكمه فلا بد من الاتصاف بالصورة في القول لان الصور
 في ويكفي في هذا الصوري لا يخلو بالموجب قال الجدي لكون القول بالموجب
 التماثل احد الحاصلين اذ ليس ان المتشبه دعاء او ظهورا والمطل
 ما خذ الحكم والصوري في العطف الموضع ولم يبق بعده الا السلام للقول
 والا العطف المستلزم اذ لا بد من الصفاء والاندك الى مظهره

قوله وكذا جميع ما تضمنه الأصولين وهو التقسيم الثالث بعد ذلك
 ملحق بالمناظرين فزاد المسد ان المردك في حكم المذكور ولو اذ
 ان المذكور وحده لا يقيد فادابين مراده فله ان يمسح ويسمى العتق
 وان لم يمسح العتق لغيره فله ان يمسح فالحاوي عن القسم الاول الذي
 الى منع كون الملازم من الدليل محل الرفع لو سئل بالبيان بين
 احدهما سئل ان يقول لا يجوز قبل المسلم بالاي قيا ساطع الحق فقول
 نعم ولكنه يحكى ان لا يجوز بل لا يجرى في الايام وهو ليس بل هو واجب
 لانه اعم من حيث بان المنع بعدم الجواز هو الجواز وهو مستلزم
 عدم الوجوب وهو الثالث انه لما خلت اشتباهه بين الظاهر والنقل
 عن احمد بنهم وعن الثالث ان المحدث من العلم بالمحدث
 شاع والمحدث مراد معلوم فلهذا هو من الدليل هو المحرم
 المذكور وحده والاعراضات من جنس واحد هو رد الاعراض
 ومن احاسن المسح هو المطالع والنقص والمعارض مع كل
 السعد للحيطة والترتيب مع الاكثر بما فيه من السلم للمسلم
 لاخر والمعارض خواروه لان السلم بعد رى قلته تيب ولا كان
 منها بورد سلم معدوم باسطق بالاصل ثم العلة لاستنطاقه ثم
 التفرع لبيان عليها وقدم النقص على معارضة الاصل لانه لو رد
 لا يظلل العلة بالمعارض للظلال استغلا لها ثم الاعراض
 اما من جنس واحد كالاكتفاء او المنع او المعارض او
 هذه الجور بعد الاعراض او اما من احاسن معدوم كاستغناء
 ومنع ومعارض والنقص فيها اختلاف في جوارحه فلهذا

منه فلهذا يكون البعد من الخط والقوس لا يصح وانما هو بالجمع
 فانما به طوعا مسل من حكم لا صلح من العادة لا بغير الحكم به
 طوعا فمنعها أكثر المناظرين لان الاصل في السلم الاول صلح
 الاخير سواها فبما من دون الاول يصح الاول بغيره لانه
 اذا قال لا ثم حكم الاصل ولا ثم انه معطل بالوصف قال الحق في تعليقه
 ولنه بماذا هو معطل من الاعراف شيونه فانما لم يثبت لا يطلب
 عليه شيونه والمخارجه لانه لم يسم في خبره ومقتضى قوله
 العمل فالثالثه وارد وذلك لان السلم لم يسم في نفس الامر واد اعترف
 بولاء المرتبة فالواجب ان لا يمتنع به ووطايا المرتبة لا يراى في
 منها بعد السلم فانما اذا قال لا ثم ان الحكم معطل كما هو معلوم
 فثبت الحكم كان فاعمالا سلمه فلا يصح منه واذا انقب وجوب الترتيب
 الظلي فاذا قال ولا سلم فلا سلم فهو الحكم المناسب للترتيب
 الطبيعي ان عدم من الاعراض ما معطل بالاصل فالترتيب
 ثم بالنظر لا سالا سلمه من ثم بالعرض لا ببقاء عليها وبعدهم
 في الاعراض المعصية معارضة للاصل لان المعصية بذكر الاطلاق العمل
 والمعارضة لا اطلاق ما غير ما بالاسم لعل فالواجب ان يقول
 ليس بولاء وان سلم فليس معطل الا استدلال بطلان ذكره لعل
 وبطلان موج خاص وهو المعصية معطل بالسبب من ولا الجمع
 ولا ما من قبل ولا قياس على غيره فدخل في الحادى والثلاثون
 ولا يجوز سبب او مانع ارفعه الشرط معطل وجوب دليل
 وحصل لعل على انه دليل على ان انتمت بغير الثالثه فخرج

من القياس فشرح في الاستدلال وهو ان لا بد من الشرط والاعتقاد
في القياس طلب الدليل في العرف يطلق على القياس الدليل مطلقا
او اجماع او حجة او جامع خاص منه وهو المقصود هو ان لا يقبل
ولا اجماع ولا قياس وليس ذلك لكونه موهوم للاشياء ببعضها
بالنسبة وبكيفية الخلق والاختلاف ليس موهوم كذلك للاشياء موهوم
للمجهول بالمعلوم وقيل كان قولنا ولا قياس ولا قياس عليه
تجوز قياس القياس يعني بالحاشي وهو الذي سماه شيخنا في معنى
قياس التلزام ويعني بالثبات بعد موهوم العلة بالآخر لسلار فها هو
القياس سماه قياس الدلالة على ما هو داخل في الاول في الدليل
واعلم ان القياس كثيرا ما يقولون وجدا السبب فهو وجد الحكم او وجد
المانع او وجد الشرط فيوجد الحكم فصل ليس بدليل انما هو وجد
دليل فهو ثباته ووجد دليل الحكم فلا يكون دليلا انما هو وجد
بالسبب الحكم وهو وجد السبب الحاصل او وجد المانع او وجد
الشرط المحصور وقيل هو دليل او لا فعني الدليل انما لا يتم من العلم
بالحكم بالمقابل معكم كذا فاعلم انه دليل فصل هو استدلال مطلقا
لا آخر القياس ولا اجماع والقياس فصل استدلال ان ثبت السبب
او المانع او وجد الشرط بعد التلزام ولا فهو قبل ثباته ايضا
وان قاسا وهذا هو المحار والمحرارة ثلاثة تسمى من حكمين
من غير علم او سمع انما هو شرع من قبلنا الاول علم من غير
او نفس او غيوت وعلى موسى وبنت الخلد راي وانما هو
وعلمنا بالحكم وثالثا علمي فيها الاول وان هو ولد حكما وان

طرودا كما في المحررات جبر فيها الاول طرودا والى عكسها والى عكسها
 ان كانا طرودا وعكسها كما طرودت في وجوب التقاد مري فيها طرودا
 طرودا وعكسها وان ثابتهما التقاد والتقدم مري فيها التقاد طرودا
 عكسها ودين ثابتهما كالا ساس والخل مري فيها الالزام طرودا
 هذا صنف في انواع الاستدلال والمساواة في طرودا
 بين الحكمين من مريين طرودا والكل في مساواة بعضها بالمال
 وشرح من قبلنا فالتلخيص والاسم ان الهم وقالت
 لكسر والاصح المرسل الهم وقال قوم في المداكر في الاحكام
 العشرة في قوم شرح من ثابتهما ودم لكسر في الكلام في طرودا
 وجوابه اقسام لان العلم انما يكون من حكمين والحكم
 اثباتا ونفي ووجهل بحسب المراتب اقسام اربعة من ثبوت
 اربعة ثبوت ونفي او من ثبوت ونفي او من ثبوت ونفي او من ثبوت
 مسلمة ومن وقتها فين واما العام والخاص فيجب كالا سوس
 والمساو في مريها شئ منها فلا يصح ان كان مساو اخر
 ولا ان لم يكن كسور فليس او لا لان كان كسور فليس او لا
 ان لم يكن كسور فهو مساو او لا مري فيها في طرودا او ثاب
 والاسلام ما ان يكون طرودا وعكسها اي من الطرفين طرودا
 اي من الطرفين نفي واحده والتساوي لا بد ان يكون من الطرفين
 لكنه اما ان يكون طرودا وعكسها اي اثباتا ونفيا او طرودا فقط
 اثباتا او عكسها فقط اي نفيا فمريها مريها مريها مريها
 فيها احكام اقسام لاربع في الصديق فيها الاول المسلمان

هو كالحسم والعالف او كل جسم مؤلف وكل جسم ويدر في
 الاولان اي التلازم بين الثوبين وبين المصنف كالحسم
 وصدق كلما كان جسمان في وقت واحد وكلما كان جسمان
 لم يكن جسمان لم يكن مؤلفا وكلما لم يكن جسمان في وقت واحد
 فقط كالحسم الحدوث لكل جسم حادث ولا ينكسر الجوهر في وقت
 ودران اخرى ففيها الاول اي التلازم بين الثوبين في وقت واحد
 حصا كان حادثا لا عكسا فلا يصدق كلما كان حادثا كان جسمان
 ان في اي التلازم بين المصنف فكما يصدق كلما لم يكن حادثا لم يكن
 جسمان لا طرورا فلا يصدق كلما لم يكن جسمان لم يكن حادثا لا في وقت
 قياس طرورا عكسا كالحديث ويدر البقاء والبقاء كالحديث
 فيكون حادثا واجب البقاء ولا ينفقان فيكون قديما وجوب
 البقاء فدران اخرى ففيها الاخران اي تلازم الثوب والبقاء
 والثوبين طرورا عكسا اي في الطرفين فيصدق لو كان حادثا لم يكن
 تحت بقاء فليس يكون الزمان للثوبين في وقت واحد لا في وقت
 بالعدم او لا كالحديث فلا يصدق في وقت واحد وقسم كالحديث
 كالحديث الذي لا هو في زمان اخرى ففيها التلازم اي تلازم الثوب
 والسعي طرورا عكسا اي في الجانبين فيصدق كلما لم يكن جسمان
 وكلما كان قديما لم يكن جسمان لا الزمان اي تلازم الثوب والبقاء
 من الجانبين فلا يصدق كلما كان جسمان قديما او كلما لم يكن قديما
 كان جسمان في نفس المسائل قياسا عكسا اي حصا كالحديث
 في المطلق فانه لا رجوع فلا يصدق شي ليس له رجوع

وقد سمعنا في كل ذي أساس محال في جواهره وبيان كبرى فيها المانع
 أي يلزم الفضي والقبول طردا وحكما فيصدق كل ما لم يكن له
 فهو محال ولا كل ما لم يكن محالا فيكون محالاً في ذاته أساساً ولا يحل
 منها الثالث فلا يصدق كل ما كان له أساس فليس محال
 لو كل ما كان محالاً فليس أساساً الأول من الأحكام من
 صريح إطلاقه صريح طهارة ويشبه بالنظر ويتوهم بالعكس في ثبوت
 أحد الاثنين في غير ذلك الموضع والموقف والبيان هو فيكون متفقاً
 إلى قياس المصلحة الثاني لوضع الموضع في نفس العلم في سبب
 بالظن في القدم وبعدها سعاداً واحداً الاثنين في نفس الموضع المتفق
 للموضع سعاداً والثالث ما كان محالاً يكون محالاً في ذاته
 يكون محالاً في ذاته أو محالاً في ثبوت الثاني منها أو محالاً
 في ذاته أو محالاً في الثاني العام في لازم محالاً في ذاته
 من الأحكام الشريعة قالوا في هذه الملام والقبول والقبول
 في مخرج إطلاقه صريح طهارة في ذاته في ذاته وهو أن يتبعها في ذاته
 كل شخص بصريح إطلاقه صريح طهارة في ذاته في ذاته وهو أن يتبعها في ذاته
 كل شخص بصريح إطلاقه صريح طهارة في ذاته في ذاته وهو أن يتبعها في ذاته
 على أن القدم ليس جزءاً من القدم وقد نرى في هذه الملام والقبول
 أحد الاثنين في غير ذلك الموضع والموقف والبيان هو فيكون متفقاً
 منها في سعاداً في ذاته أو في سبب أحد الاثنين فيكون
 إلا قد يتفق من الملام في قياس المصلحة في ذاته

ان الكفار والعوام اشترى في الدنيا ما لا يفيدهم في الآخرة
 فوج الوصوة يفر من الدنيا فيقيم في الآخرة فوج قولك ان العلم النافع
 غيبه لم يصح الوصوة فان لو لم يصح العلم النافع في الآخرة ووج قوله
 قولك لو لم يصح العلم النافع في الآخرة ووج قوله في العلم النافع
 اوله بالعلم به وبالعلم به وبالعلم به وبالعلم به وبالعلم به
 وهو روحه وهو ان في اسمي احد الاخرين فليعلم اسماء
 الاخرين اسماء للموتى او في اسمي احد الاخرين فيبيع
 اثره الاخرين للموتى ان الثواب واثره اطر البنية اشترى
 للعبادة ان لا يشترى للموتى اشترى في الدنيا ما لا يفيدهم في الآخرة
 المانع وهو بلادهم النفع والنفق بالثبوت بالثبوت بالثبوت بالثبوت
 وهذا ان يعرف ان يثبتوا في الدنيا ما لا يفيدهم في الآخرة
 تنامي للموتى مات وروى في الوصية او في الوصية او في الوصية
 وروى في الوصية ما عدا سواها في الوصية او في الوصية او في الوصية
 بوال مثل قولهم في قصاص المأثم باليد او بالرجل او بالرجل او بالرجل
 النفس ووج في ليل الموصية الثاني في ليل الموصية ووج في ليل الموصية
 احد الموصين فيعلم الاخر ان العلم لان العلم لان كان واحد
 فواج وان كانت مسددة فسلام الحكيم دليل تنازع العلم
 فيعلم من يحول ان يكون في الفروع باقوى لا يصح الاخر ووج
 باتساع المدارك فليعلم الاخر ووج ان الاصل عدم العلم
 ووج ما لو لم لا يخاف لما فيه من العكس فان قال بالاصل عدم
 علم الاصل في الفروع قال المصدر اولى مع قسم السلام

على جميع الاقرين وما يحق الخروم من نفي او اثبات وعلى
وورد من الاسئلة الحجة والعشرين الواردة على القياس جميعا
ما حذا الاسئلة المسئلة بتجسب الوصف الجامع لانه يذكر فيه
وصف جامع ويحصل سوال الابدع القياس وهو هو
وهو كما يقع في فضاء من لا بد من الابدع قياسية النفس
بالنفس الواحدة للعصا كاحد من اصل وهو النفس بليل
المزيجية وهو للذاتية وهو بان له ساعد للموجبين فيجب
علم من هذا الامر وهو القياس لان العلم فيها اما واحدة او
معددة فان كانت واحدة فواضح وان كانت متعددة فظاهر
الممكن طردا وحك بدل على العلم والعلمين وكما ثبت على
احد العلمين تم على الامر وهو ان يكون محسوسا او لا طردا
فيقول الموصوف لا يجوز ان يثبت له الموجبين في العلم بعد ان
محسوس ويصفي ذلك الموجب في العلم الموجب على العلم
الموجب في العلم ان العلم نادر بهما في غير العلم
فلم لا نذكر ان يكون موجبا لحدوث العلم اعم حتى يوجد
مع دون العلم فانه يوجد في احد الفرع ولا يوجد في
ان يكون العلم مثبت بعد موجبه في النفس والبدن والعصا
لعلم مثبت النفس دون البدن او يرجح بتوجه العلم
بعد اخر اذا ارد المراد العلم بانه يقضي الى السبع مدارك
الاحكام فيكون عايدة وانما ثبت العلم او كما ذكرناه في العلم
فما هو الجواب ان العلم مدم علم اخر ويرجع المسئلة بان الواحد

العلم في العلم

العلة في الحكم الوارد في من بعده لانه يستلزم للاصل
 والعلة المنعكس عليه باتفاق بخلاف غير الدقة الخلاف
 لمصنف علمه ارجح فان حال المعروض ادا لم يكن بان الاصل
 هو العدم معارضة بان الاصل عدمه على الاصل في الفرع على
 معارضة ذلك اقطار ارجح معضامن وبما ان في العلم
 المتعدية اولى من القاصرة للاعتاق عليها والخلاف في
 القاصرة لكثرة ما دونه القاصرة واذا اثبتنا الحكم في الفرع
 بعد الاصل بعد عدتها بما اذا لم يثبت بها فعدمه على
 الاصل على الفرع على الفرع والكلام في الاستصحاب
 الاستصحاب للكثرة كما في في الفرع والفرع والفرع على الفرع
 واكثر الخفية على اطلاقه كان بقاء اصل الحكم كما في قول
 الشافعي في الخارج الاجتماع على انه قبل منظره ولا الاصل البقاء
 حتى معارض الاصل عدمه لنا المحقق لم يطل معارضه
 طس للبقاء والعدم لو لم يكن الطس حاصل كان الشك في
 الروحة ابتداء كالشك في بقاء بقاء الجوهر والفرع في
 وقد استصحب الاصل فيها قالوا الحكم في الطهارة او نحوها حكم
 والدليل بان الاجتماع او قاسم واجب بان الحكم للبقاء ويكفي فيه
 ذلك ولو سلم فالدليل الاستصحاب قالوا لو كان الاصل البقاء
 لكان جنبة النقي اصل وهو باطل بالاجماع واجيب بان المشت
 مع غلط فيحصل الطن قالوا الطن في حراره لا في طهارة
 بعد بحث العالم معني استصحب الجلال ان الحكم للبقاء

ولم يبين حرمه وكل ما هو كذلك فهو مطلقون البقاء
 حلف في وجه الاسد لئلا يمانع من طرد النفاذ وحدهم
 انما دونه فأكثر المحققين كما في العريضة والباطل في صحة
 الخفية على بطلانها في المذهب به حكم سر ولا فرق فيه
 من يرى صحة من ان يكونه الثالث في نص اصلها كما في
 اصلها كونه نصا لم يكن للركوة واسم عليه والاصل
 بقائه لو حكمنا به ما سئل قول الشافعي في الخارج من غير
 ان كان قبل خروج الخارج منظره او الاصل النفاذ في
 والاصل عدمه لما كان محققا وحده لو عدمه في حال ولم يبين
 معارضه بغيره لم يرد على ما في هذا من ضرورة ولا حصول
 به لظن لما سأل في حاله من فائدة ولا كما سأل في
 زمانا من حادثة او محاربه ولا ارسال الودائع والهدايا من
 بلد بعيد ولا المهرات والملايون ولولا الظن لكان ذلك كله
 مستغنيا واذا استلزم في شئ غير حلالا فلهذا النص انه
 لو شك في حصول الزوجية ابتداء حرم عليه الاستمتاع
 لوطن دوله المذمومة جاز له الاستمتاع اجماعا ولا فاق
 بينها الا استصحب عدم الزوجية من الاولى واستصحب
 الزوجية من الثانية فلم ينعزل الاستصحب للزوجات
 الى اين في الحرم والموار ومما قلناه خلافه لا يجمع
 فقد علم اجماعهم على اعتبار الاستصحب من المثلث
 قالوا ولا الطهارة المحل الحرم ومحاكم شرعية

والاعلام

ولا يحكم الشرعية لا مثبت لا دليل منسوب من قبل الشارع ولا
 للشرع منجوه من النفس والملاجم والقياس اجماعا ولا
 ليس منها فلا يجوز الاستدلال به في المشرعات الجواب
 ان ما ذكره من وجوب دليل منسوب من جهة الشارع اجماعا
 في اثبات الحكم ابتداء ولا في الحكم بجوابه ثم اذ كفي فيه
 ولو سلم نظام ان الدليل منجوه في اثباته بل هو من اجماع
 الحكم مصحح فان فلك عين حمل الرابع قالوا اما لو كان
 الاصل النجاء فكان بينه وبين النفي اولى بالا اعتبار من جهة التبا
 واللازم متفق بالاجماع اما الملازمة فلان بينه وبين النفي
 يسميها البراءة الاصلية فيكون الظن الى اصل ما اقوى واما
 انتفاء الملازم فلان البينة لا يجوز في الثاني وهو المدعى عليه
 من المشتبه وهو المدعى العام الجواب مع الملازمة انما الحكم
 الظن بها وتبانية احداهما بالاستصحاب ليس كذلك في الظن
 لا يحصل الا ببنية المشتبه وذلك انه بعد علة بان بطن المدعى
 حوزا كماله الثاني اذ لا يجد علة في بطن المدعى وهو متبنا
 على عدم علمه به مع ثبوتها على استصحاب البراءة وله وجه اخر
 الاول هو ان المشتبه من العلم بالوجود وله طرق قطعية
 كالمفارقة فان طريقه وهو عدم العلم بطن وان النفس المدعى
 الملازم وله كذلك برفع كل غير ملازم ولا علة كل ملازم فيكون
 الحق اكثر من دعوى الباطل والقوة ولا لاجل ذلك فصار
 الاصل الغلبة على ما ذكره سالي فالو انما التماس ما يثبت

اصل منه الى طلب الملازم

او يصل الى ظاهره وامانته فلا ان العاصي حكم
 كالحال العاصي فلا طر الى الجرم قياس برؤية كمال الله تعالى
 حكم العاصي عليه ما هو شاهد فالحكم بالاعاصي مع الجوار الحكم كذا
 للمؤمن في العالم عن الاصول لم يجد له مالا يشهد به
 حكم الاصول لا شك ان استقامت القياس الرامح هو المظنون
 ومجرد الاحمال البعد الكلام في شرح من جعلنا شرع معلما
 للمعاملة ما لم قبل البعث بعد البعث فوج وقبل ابراهيم
 موسى وقبل عيسى عليا ثبته شرع ومنهم من يشك
 في ذلك لان الاحاديث متعارفة كان يتعدى كان يتجنت
 كان يصلي كان يطوف واسمى ان من قبل كان طمع المكلفين
 واحسب الجمع فالواو كان يفصل العادة بالحال او لم يكن
 للمواظبة على طاعة الله فقد تنوع الحال اذ لم يكن
 عليهما احما بين الاول قد اختلفت ان الرسول قبل
 البعث هل كان فتجد البعث لم لا يحسار انه كان متجنت
 بغير روح وصل ابراهيم وصل موسى وصل عيسى وقبل ما ثبت
 شرع ومنهم ومنع عنه ولا تفت للعرالي لنا ما ورد في الاحكام
 انه كان يتعدى كان يتجنت اي تعزل للعبادة كان يصلي كان
 يطوف وكان يصلي كان احاد او المجمع فتصافوه في طاعة
 الله والشرك وبذلك حال شرع علم بالعبادة محرم كما رسما
 قصد الطاعة وهو ما اعد الله لغيره ولا يصور من بعد
 فان العمل محرومة وقد سئل ان شرع من قبلنا لم

على الخليل